Journal of Economic, Administrative and Legal Sciences
Volume (4), Issue (12) : 30 Oct 2020
P: 109 - 132
ISSN: 2522-3372
مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية
المجلد (4)، العدد (12) : 30 أكتوبر 2020 م
ص: 109 - 132

The effect of liquidity on the profitability of commercial banks in the Kingdom of Saudi Arabia Period (2010- 2019)

Najla Ibrahim Abdulrahman

Tahani Ewaed Alfarsi

College of Economics and Administration || King Abdul-Aziz University || KSA

Abstract: This study aimed to identify the impact of liquidity on the profitability of commercial banks in Saudi Arabia during the period 2010 to 2019. The study was based on the descriptive analytical approach where this approach is based on data collection, description and analysis, by analyzing the financial statements of the sample banks study that will be obtained from a trading site, and then using the appropriate statistical method of data analysis based on spss, in order to identify the impact of liquidity on profitability. The study showed that there was a statistically significant effect at the level of liquidity (0.05) on the return on equity, while there was no effect of liquidity (trading ratio) on the return on assets. The study recommended: Saudi commercial banks should focus on aligning liquidity with profitability. to avoid falling into a financial deficit. It also needs to focus on profitability, which demonstrates the bank's ability to make profits. In addition to paying more attention to liquidity because of its impact on profitability, commercial banks also have appropriate policies to better manage their liquidity, while working to achieve profitability. Finally, work on more studies and research which are more widely available to include all banks in Saudi Arabia.Finally, some semi-liquid investments need to be maintained to ensure that there is no future liquidity crisis.

Keywords: liquidity, trading, profitability, return on assets, return on equity.

أثر السيولة على ربحية البنوك التجارية في المملكة العربية السعودية للفترة (2010- 2019)

نجلاء إبراهيم عبد الرحمن

تهاني عويد الفارسي

قسم المحاسبة || كلية الاقتصاد والإدارة || جامعة الملك عبد العزيز || المملكة العربية السعودية

الملخّص: هدفت هذه الدراسة للتعرف على أثر السيولة على ربحية البنوك التجارية في المملكة العربية السعودية خلال الفترة من 2010م إلى 2019م. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي حيث يعتمد هذا المنهج على جمع البيانات ووصفها وتحليلها، وذلك عن طريق تحليل القوائم المالية الخاصة بالبنوك عينة الدراسة والتي سيتم الحصول عليها من موقع تداول، ومن ثم استخدام الأسلوب الإحصائي المناسب لتحليل البيانات بالاعتماد على برنامج SPSS، بغرض التعرف على أثر السيولة على الربحية. وبينت الدراسة أن هناك أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.10) للسيولة (نسبة التداول) على العائد على حقوق الملكية، بينما لم يكن هناك أثر للسيولة (نسبة التداول) على العائد على الموجودات. وقد أوصت الدراسة بعدد من التوصيات ومنها: ضرورة تركيز البنوك التجارية السعودية على المواءمة بين السيولة والربحية. لتجنب الوقوع في عجز مالي. وأيضا ضرورة التركيز على الربحية والتي تدل على مدى مقدرة البنك على تحقيق الأرباح. بالإضافة إلى الاهتمام بالسيولة بشكل أكبر لما لها من تأثير على الربحية وأيضا أن تعمل البنوك التجارية على

اتباع سياسات ملائمة لإدارة السيولة لديها بشكل أفضل، مع العمل على تحقيق الربحية. وكذلك العمل على اجراء المزيد من الدراسات والأبحاث بشكل أوسع بحيث تشمل جميع البنوك في المملكة العربية السعودية وأخيرا ضرورة المحافظة على بعض الاستثمارات شبه السائلة لضمان عدم التعرض إلى أي أزمة سيولة في المستقبل.

الكلمات المفتاحية: السيولة، التداول، الربحية، العائد على الموجودات، العائد على حقوق الملكية.

أولاً- مقدمة الدراسة

تعتبر السيولة البنكية من أهم الموجودات التي تمتلكها البنوك، والتي من خلالها يتم توظيف أموال البنك وزيادة أرباحه، كما أن نجاح البنوك يعتمد على مدى قدرته على إدارة السيولة البنكية التي يمتلكها، والتي تتولد في الغالب من الودائع، سواء أكان مصدرها الأفراد المتعاملين من العملاء أم المؤسسات والبنوك الأخرى، حيث يقوم البنك بإدارة سيولته وتوظيفها نحو الاستثمار الذي يرغب بالقيام به، بهدف تعظيم الربحية وتحقيق أهدافه الاستراتيجية، ولتحقيق ذلك يتعين علي البنك البحث عن المستجدات من أدوات وصيغ جديدة تمكنه من إدارة الموجودات والنقد الذي بحوزته، وإلا فإنه سيتحمل تكاليف الاحتفاظ بالسيولة والموجودات دون استثمار، وما يصاحبها من انخفاض في حجم الربحية، الأمر الذي يؤدي إلى فقدان ثقة العملاء (حمادنه، 2014)[1] .وتعد السيولة من الجوانب الهامة التي تهتم بها إدارة البنوك والشركات المالية في ممارستها لواجباتها الإدارية، فتشير السيولة إلى التوازن ما بين الموجودات المتداولة بصورتها النقدية او قابليتها للتحويل الى النقدية (الموجودات المتداولة) والمطلوبات المتداولة (Goel et al ,2015)[2].وأما الربحية التي هي عبارة عن العلاقة بين الأرباح التي تحققها المشروعات والاستثمارات التي ساهمت في تحقيقها، فتعتبر هدفا تتطلع لتحقيقه إدارات المصارف، لكونه مقياسا للحكم على كفاءتها، وفاعليتها في استخدامها لمواردها، فهي تمثل صافي نتائج عدد كبير من السياسات والقرارات، وبالتالي تعتبر مؤشرا لأداء إدارة المصارف التجارية (سويلم، 1998)[3].والنظام البنكي يعد الركيزة الأساسية لأي تطور اقتصادي أو اجتماعي فهو المركز الأساسي لتجمع المدخرات من الأفراد والشركات والمؤسسات العمومية وتوجيهها نحو منح التسهيلات الائتمانية والقروض بمختلف أنواعها وآجالها كما تساهم في تمويل استثمارات في مختلف أنشطة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية المملوكة للدولة والقطاع الخاص. وإن تحقيق الأرباح وتعظيمها أحد الأهداف الأساسية إن لم يكن الهدف الأساسي الذي تسعى إليه البنوك، إذ أن تحقيق مثل هذه الأرباح، يمكنها من المحافظة على استمرارها، وبقائها، وتدعيم مركزها المالي، وزيادة حقوق ملكيتها، وتعزيز ملاءتها، وسيولتها، مما يزيد من قدرتها على مواجهة الأخطار والالتزامات التي تواجهها، وذلك خلافاً للخسائر التي تؤدي إلى تردي أوضاع البنوك المالية وتآكل حقوق ملكيتها وتعرضها للعسر المالي والتعثر مما قد يقضي إلى تصفيتها (محمد، 2015، 16)[4]. لذا سوف تتطرق هذه الدراسة إلى معرفة أثر السيولة على ربحية البنوك التجارية.

(1)حمادنه، مشهور احمد محمود (2014). السيولة والربحية في البنوك الإسلامية والتقليدية: نظرة مقارنة. كلية الدراسات العليا، جامعة العلوم الإسلامية العالمية. الأردن.

(2) Goel. U. Chadha. S. & Shamra. A.K (2015). Operating Liquidity and Financial Leverage: Evidences from Indian Machinery Industry, Procedia - Social and Behavioral Sciences, 189, pp. 344-350

(3)سويلم، محمد (1998). إدارة المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية. مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية. القاهرة.

(4) محمد، علي محمود (2015). سعر الفائدة وتأثيره في ربحية البنوك التجارية: دراسة حالة مصرف سورية والمهجر. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية: م30، ع1.ص 16.

ثانيا- مشكلة الدراسة:

تعتبر إدارة السيولة بشكل كفؤ وفعال من التحديات اليومية المستمرة التي تواجه جميع البنوك التجارية، فمن المعروف أن عدم توفير السيولة الكافية (نقص السيولة) يعتبر أحد الأسباب الرئيسية التي يمكن أن تقود إلى فشل وإفلاس البنك التجاري. من ناحية أخرى فإن الاحتفاظ بسيولة عالية تزيد عن الحاجة الفعلية يعكس بصورة أو بأخرى تجميد أموال كان بالإمكان توظيفها في مجالات مربحة. ويعد موضوع السيولة النقدية من المواضيع ذات العلاقة بالبنوك التجارية، وذلك أن طبيعة البنوك التجارية تقوم على أساس السيولة النقدية المتدفقة إليها، إذ تؤدي السيولة لدى البنك إلى تمكنه من القدرة على الوفاء بالتزاماته، والقيام بالمتطلبات الأساسية لعملائه، ونظراً للأهمية التي تؤديها السيولة لدى البنوك التجارية، فقد نصت القوانين البنكية المحلية والعالمية على أن تتوافر في البنوك التجارية نسبا محددة بالحد الأدنى من السيولة، مما يتيح للبنك استثمار واستخدام موارده المالية بالشكل الصحيح، فضلاً عن تمكينه من تعظيم أرباحه وتحقيق الاستقرار المالي له (السرحان، 2019، 11)[(5)]. وبناء على ما سبق تتمثل مشكلة الدراسة الرئيسية في معرفة الأثر الذي تحدثه السيولة على ربحية البنوك التجارية في المملكة العربية السعودية.

أسئلة الدراسة:

ويمكن بلورة مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:

هل يوجد أثر للسيولة (نسبة التداول) على ربحية البنوك التجارية بأبعادها (العائد على الموجودات، العائد على حقوق الملكية)؟

ويتفرع من هذا السؤال الأسئلة الفرعية التالية:

1- هل يوجد أثر للسيولة (نسبة التداول) على العائد على الموجودات؟
2- هل يوجد أثر للسيولة (نسبة التداول) على العائد على حقوق الملكية؟

ثالثا- فرضيات الدراسة:

تحقيقا لأهداف الدراسة وللإجابة على التساؤلات فإن الباحثتين تعتمد على اختبار فرضية الدراسة الرئيسية وهي انه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للسيولة (نسبة التداول) على ربحية البنوك التجارية بأبعادها (العائد على الموجودات، العائد على حقوق الملكية)

ويتفرع من هذه الفرضية الفرضيات التالية:

1. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للسيولة (نسبة التداول) على العائد على الموجودات
2. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للسيولة (نسبة التداول) على العائد على حقوق الملكية

رابعا- أهداف الدراسة:

الهدف الرئيسي للدراسة هو إيجاد أثر السيولة (نسبة التداول) على ربحية البنوك التجارية من خلال دراسة الأثر على نسب الربحية التالية: العائد على الموجودات، والعائد على حقوق الملكية، وذلك من خلال تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

---

(5) السرحان، ليالي أحمد سالم (2019). اثر مخاطر السيولة على الاستقرار المالي للبنوك التجارية في الأردن. كلية الاقتصاد والعلوم الإدارة، جامعة آل البيت، الأردن. ص 11.

1. توضيح مفهوم السيولة والنسب المتعلقة بها.
2. بيان مفهوم الربحية والنسب المتعلقة بها.
3. معرفة أثر السيولة (نسبة التداول) على العائد على الموجودات
4. معرفة أثر السيولة (نسبة التداول) على العائد على حقوق الملكية

خامسا- أهمية الدراسة:

بناء على ما تم توضيحه ومناقشته في مقدمة ومشكلة الدراسة فإن أهمية هذه الدراسة يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

1. السيولة هي أول ما تهتم به البنوك سواء أكانت تقليدية أم إسلامية، لأن توفر السيولة أمر مرتبط بوجود البنك ونموه، كما تعد أيضا من أهم المؤشرات التي يعتمد عليها العملاء في تقييم المصارف والمفاضلة بينها(حمادنه، 2014)[6].
2. أن الهدف الأساسي للبنوك التجارية شأنها شأن المنشآت الأخرى هو تعظيم أرباحها (العزكي، 2010)[7].
3. تعد السيولة والربحية من أهم الركائز الأساسية التي يعتمد عليها أي بنك تجاري، لذلك الإخفاق في أحدهما سيؤدي إلى فقدان ثقة المودعين وضعف المركز المالي للبنك، والتلازم بين السيولة، والربحية يأتي من ضرورة كل منهما لاستمرار أية مؤسسة مصرفية (رويجع، 2016)[8].
4. إن قطاع البنوك التجارية في المملكة العربية السعودية له تأثير كبير على معظم القطاعات الاقتصادية والمالية، فهي تقوم بدور حيوي في دعم التنمية والتطور لهذه القطاعات. وإن نجاح قطاع البنوك التجارية وتقدمها يعتمد على عدة معايير أهمها نمو الربحية بشكل يتناسب مع نمو التطورات الاقتصادية والمالية التي يمر بها الاقتصاد الوطني(الأنديجاني، 2004) [9].

منهجية الدراسة:

سعت الباحثتان في هذه الدراسة إلى التعرف على أثر السيولة على ربحية البنوك التجارية في المملكة العربية السعودية، ولتحقيق أهداف الدراسة ومن أجل الإجابة على أسئلة الدراسة، ولغرض الالمام بمختلف جوانب الموضوع تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي والذي يتناسب مع طبيعة هذه الدراسة، حيث يعتمد هذا المنهج على جمع البيانات ووصفها وتحليها، وذلك عن طريق تحليل القوائم المالية الخاصة بالبنوك عينة الدراسة والتي سيتم الحصول عليها من موقع تداول، ومن ثم استخدام الأسلوب الإحصائي المناسب لتحليل البيانات بالاعتماد على برنامج SPSS، بغرض التعرف على أثر السيولة على الربحية.

---

(6) حمادنه، مشهور احمد محمود (2014). السيولة والربحية في البنوك الإسلامية والتقليدية: نظرة مقارنة. كلية الدراسات العليا، جامعة العلوم الإسلامية العالمية. الأردن.

(7) العزكي، زيد أحمد محمد (2010). أثر المخاطر البنكية على ربحية البنوك التجارية اليمنية للفترة (1999 - 2008) (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة آل البيت، المفرق.

(8) رويجع، فتيحة (2016). أثر مؤشرات السيولة علي ربحية المؤسسات البنكية: دراسة تطبيقية لمجموعة من البنوك الجزائرية خلال الفترة (2007 - 2014) (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، ورقلة.

(9) الأنديجاني، مها عبد العزيز (2006). محددات ربحية البنوك التجارية في المملكة العربية السعودية: دراسة قياسية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الملك عبد العزيز، جدة.

أما حدود الدراسة فهي:

- الحد الزمني: عشر سنوات من 2010 إلى 2019
- الحد المكاني: البنوك التجارية في المملكة العربية السعودية

المبحث الأول- الإطار النظري والدراسات السابقة:

الإطار النظري:

اولا- مفهوم السيولة البنكية

هناك عدة تعاريف تخص السيولة البنكية من بينها ما يلي:

يشار إلى مفهوم السيولة في البنوك التجارية بأنها قدرة البنك على مواجهة التزاماته المالية، والتي تتكون بشكل كبير من تلبية طلبات المودعين للسحب من الودائع، وتلبية طلبات المقترضين لتلبية حاجات الزبائن والمجتمع وبيئة العمل، وتعد السيولة ذات أهمية كبيرة للمصارف التجارية إذا لا يمكن لإدارة البنك أن تطلب مهلة إضافية من المودع عندما يريد سحب ودائعه لان ذلك سيؤدي إلى زعزعة الثقة بين الزبون والبنك. في حين أن المنشآت غير البنوك تتمكن من التفاوض مع الدائن عند مطالبته باستحقاقاته، وهناك إمكانية في طلب مهلة إضافية للتسديد دون أن يؤدي ذلك إلى زعزعة الثقة والتأثير على سلامة المركز المال للمنشأة غير البنكية (الحسيني والدوري، 2000، 94)[10]وتعرف السيولة البنكية بأنها قدرة البنك على التسديد نقدا لجميع التزاماته، وعلى الاستجابة لطلبات الائتمان، وهذا يستدعي توفر نقد سائل لدى البنوك، أو إمكانية الحصول عليه عن طريق تسييل بعض أصوله، أي تحويلها إلى نقد سائل بسرعة وسهولة. (ابو حمد، 2002، 185)[11]. وبين (عقل، 2006، 158)[12]أن السيولة في البنوك تعني الفرق بين الموارد المتاحة له والأموال المستخدمة في مختلف أنواع الموجودات ضمن التوازن الذي تفرضه الموجودات البنكية المتعارف عليها، أو تكون البنوك في حالة وفرة في السيولة عندما تكون الأموال المتاحة فائضة عن قدرة البنك على الإقراض، وعن حدود الاستثمار المتوازن في بنود الميزانية الأخرى، بحيث يضطر البنك إلى استثمار الفوائض ضمن الموجودات السائلة، مثل الأوراق المالية أو على شكل أرصدة لدى البنوك أو أرصدة عاطلة لدى البنك المركزي. ومن هذا المنطلق فإن الباحثتين تتفق مع ما ذكره (الشمري، 2012، 429) [13]بأن السيولة البنكية تتمثل بمقدرة البنك على تلبية أو الايفاء بالتزاماته بشكل عاجل وذلك من خلال النقد المتوفر لديه ومن خلال تحويل موجوداته إلى نقد سائل بسرعة وبدون خسائر تذكر.

ثانيا- مكونات السيولة في البنوك التجارية:

جرت العادة في الأدبيات المالية بصورة عامة وإدارة البنوك التجارية بصورة خاصة إلى تقسيم مكونات السيولة في البنوك التجارية بحسب درجة السيولة الى قسمين هما:

---

(10) الحسيني، فلاح حسن والدوري، مؤيد عبد الرحمن (2000). إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر. دار وائل للطباعة والنشر. الأردن. ص 94.

(11 أبو حمد، رضا صاحب (2002). إدارة البنوك مدخل تحليلي كمي معاصر. دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع. الأردن. ص 185.

(12) عقل، مفلح محمد (2006). وجهات نظر مصرفية الجزء الثاني. الطبعة الأولى. مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع. عمان. الأردن. ص 158.

(13) الشمري، صادق راشد (2012). إدارة البنوك الواقع والتطبيقات العملية. مطبعة الكتاب. بغداد. العراق. ص 429.

1. الأرصدة النقدية الجاهزة (الاحتياطيات الأولية): هي موجودات او اصول تامة السيولة (على شكل نقد) وهي أكثر بنود الموجودات سيولة في البنوك التجارية وتتألف هذه الموجودات السائلة من النقد في صندوق البنك، والارصدة لدى البنوك الأخرى، والأرصدة المودعة لدى البنك المركزي، وأي أرصدة سائلة أخرى ممكن أن يحتفظ فيها البنك. (ابو حمد، 2002، 185)[14].
2. الاحتياطيات الثانوية: وهي عبارة عن موجودات يمكن تحويلها إلى نقد عند الحاجة وتتكون من الأوراق المالية والأوراق التجارية المخصومة ويمتلك هذا النوع فوائد مثل تدعيم الاحتياطيات الأولية وتحقيق بعض الأرباح للبنك وتوفير السيولة الموسمية، كما أن الهدف من هذه الاحتياطيات هو تحقيق الربح بالدرجة الأولى ومن ثم تحقيق سيولة مناسبة للبنك عند الحاجة، وتحقق هذه الاحتياطيات في مجال السيولة فوائد متعددة، منها أنها تسهم في تدعيم الاحتياطيات الأولية، وفي استيعاب ما يفيض من الاحتياطيات الأولية عن متطلبات البنك، وكذلك إنها تساهم في تحقيق نسبة من أرباح البنك (عقل، 2000، 161) [15].

ثالثا- مؤشرات قياس وتقييم السيولة البنكية:

أشارت الكثير من الأبحاث والدراسات والأدبيات المالية والبنكية التقليدية أن قياس مستوى السيولة في البنوك يتم عبر مقياس يدعي نسب السيولة ومضمون ذلك يكمن في الفصل بين الموجودات سهلة التحول إلى نقد وبدون خسارة وأخرى بطيئة التحول ويطلق عليها عناصر الموجودات غير السائلة، أما المطلوبات وحق الملكية فتقسم الى عناصر متغيرة وأخرى مستقرة، فالمطلوبات المتغيرة هي التي تكون عرضة للسحب والتغير، وبعكسها المطلوبات المستقرة، وبهذا تكون إدارة البنك أمام مهمة عسيرة مضمونها تحديد المستوى المقبول لديها وبنسب معينة (الجميل، 306، 2011) [16]. تعتمد المؤسسات المالية، ومنها البنوك التجارية على عدد من النسب المالية لمعرفة كفاية السيولة النقدية فيها، وبما يجعلها قادرة على الوفاء بالتزاماتها مما لديها من نقدية أو أصول أخرى سريعة التحويل إلى نقدية والسيولة تمثل سيفاً ذا حدين، فإذا ازداد حجم السيولة عن الحد الاقتصادي لها، أي الاحتفاظ بكميات كبيرة تزيد على الحد المطلوب، سوف يؤثر سلبياً في ربحية البنك. ومن جهة أخرى، إن انخفاض السيولة عن الحد المطلوب سوف يؤدي إلى حالات العسر المالي، ويحقق الضعف في كفاية البنك عن الوفاء بالتزامات خاصة تجاه المودعين عند سحب ودائعهم، وكذلك عدم القدرة في تلبية طلبات الاقتراض المقدم له ومن أبرز النسب المالية المستخدمة في إطار تقويم كفاية السيولة ما يأتي: (رمضان، جوده، 2000، 273) [17] (ابو حمد، 2002، 195)[18].

1. **نسبة الرصيد النقدي:** تشير هذه النسبة إلى مدى قدرة الأرصدة النقدية التي يمتلكها البنك، على الوفاء بالالتزامات المالية المترتبة على ذمة البنك والواجبة التسديد في مواعيدها المحددة. ويمكن التعبير عن هذه النسبة بالمعادلة الآتية: (ابو حمد، قدوري، 2005، 239)[19].

---

(14) أبو حمد، رضا صاحب (2002). إدارة البنوك مدخل تحليلي كمي معاصر. دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع. الأردن. ص 185.

(15) عقل، مفلح (2000). مقدمة في التحليل المالي. دار المستقبل للنشر. الطبعة الأولى. عمان. ص 161.

(16) الجميل، سرمد كوكب (2011). التمويل الدولي مدخل في الهياكل والعمليات والأدوات. الطبعة الأولى. الدار النموذجية للطباعة والنشر. بيروت. لبنان. ص 306.

(17) رمضان، زياد سليم وجودة، محفوظ احمد (2003). الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك. الطبعة الأولى. دار وائل للنشر والتوزيع. عمان. الأردن. ص 273

(18) أبو حمد، رضا صاحب (2002). إدارة البنوك مدخل تحليلي كمي معاصر. دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع. الأردن. ص 195.

(19) أبو حمد، رضا صاحب وقدوري، فائق مشعل (2005). إدارة البنوك. جامعة الموصل. ص 239.

نسبة الرصيد النقدي = (النقد في الصندوق+ النقد لدى البنك المركزي + الأرصدة السائلة الأخرى) ÷ الودائع وما في حكمها) ×100

ويقصد بالودائع وما في حكمها جميع المطلوبات، باستثناء رأس المال الملك وتبين المعادلة أعلاه إلى أنه كلما زادت نسبة الرصيد النقدي، زادت مقدرة البنك على تأدية التزاماته المالية في مواعيدها المتفق عليها، أي إن هناك علاقة طردية بين نسبة الرصيد النقدي والسيولة.

2. **نسبة السيولة السريعة:** وتستخدم هذه النسبة لمعرفة مدى قدرة البنك على سداد التزاماته باستخدام الموجودات السريعة، وتحسب من خلال المعادلة التالية:

نسبة السيولة السريعة = [النقدية ÷ المطلوبات المتداولة]

3. **نسبة الاحتياطي القانوني:** تحتفظ البنوك بنسبة معينة من المبالغ المتوفرة لديها والناتجة من الودائع المختلفة لدى البنك المركزي على شكل رصيد نقدي دائن يحتفظ به البنك المذكور وبدون فائدة، ويسمى هذا الرصيد بالاحتياطي القانوني وان ارتفاع هذه النسبة تزيد من قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته المالية في أوقات الأزمات (هندي، 2000، 411)[20] وتقاس بالمعادلة الاتية:

نسبة الاحتياطي القانوني = [النقد لدى البنك المركزي/ اجمالي الودائع وما في حكمها] × 100

توضح المعادلة أعلاه أنه كلما زادت نسبة الاحتياطي القانوني زادت مقدرة البنك التجاري على الوفاء بالتزاماته المالية المترتبة عليه، خاصة في الظروف غير الاعتيادية، وأوقات الأزمات والتي تعجز فيها الأرصدة الموجودة لدى البنوك التجارية عن سداد التزاماته المالية.

4. **نسبة السيولة القانونية:** تمثل هذه النسبة مقياساً لمدى قدرة الاحتياطيات الأولية والاحتياطيات الثانوية على الوفاء بالالتزامات المالية المستحقة على البنك في جميع ظروف وحالات البنك. كذلك تُعدّ هذه النسبة من أكثر نسب السيولة موضوعية واستخداماً في مجال تقديم كفاية السيولة، ويمكن التعبير عنها رياضياً وفق المعادلة الآتية: (العلاق، 2001، 122) [21].

نسبة السيولة القانونية = [أرصدة نقدية لدى البنك المركزي/ الودائع وما في حكمها]

وتشير المعادلة أعلاه إلى أنه كلما زادت نسبة السيولة القانونية، زادت السيولة، أي إن هناك علاقة طردية بين هذه النسبة والسيولة.

5. **نسبة التداول:** وهذه النسبة تعمل على قياس توازن البنك المالي من خلال إظهار درجة تغطية الموجودات المتداولة في البنك للمطلوبات المتداولة فيه (الخصوم) ويمكن إيجاد هذه النسبة من خلال المعالة التالية: (الإمام والخزعلي، 2017)[22].

نسبة التداول = مجموع الموجودات المتداولة/ مجموع المطلوبات المتداولة

وتم تطبيق هذه النسبة على البنوك عينة الدراسة لأنها تعتبر مؤشرا جيدا لقياس السيولة، حيث تبين هذه النسبة قابلية أصول البنك على تغطية التزاماته قصيرة الأجل، وتبين أيضا مدى جودة أصول البنك وقدرتها إلى

---

(20) هندي، منير إبراهيم (2000). إدارة البنوك التجارية. مدخل اتخاذ القرارات، ط3، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية. مصر. ص 411.

(21) العلاق، بشير عباس (2001). إدارة البنوك مدخل وظيفي. الأردن. ص 122.

(22) الإمام، ورقية؛ والخزعلي، صلاح الدين (2017). تحديد النسبة المثلى للسيولة في البنوك التجارية العراقية للمدة205-2013 بحث تطبيقي لعينة من البنوك التجارية العراقية الخاصة. مجلة الدراسات المحاسبية والمالية: م12، ع41.

سرعة التحول إلى نقد جاهز، وأنها من أقدم النسب المستخدمة في التحليل المالي كمؤشر لقياس مدى قدرة الوحدة الاقتصادية على تغطية التزاماتها الجارية أو قصيرة الأجل.

6. **نسبة النقدية الى إجمالي الموجودات**: تعتمد هذه النسبة لقياس الموجودات السائلة لدى البنك إلى اجمالي الموجودات، ويشير ارتفاع هذه النسبة إلى أن هناك أرصدة نقدية غير مستغلة مما يقلل العائد النهائي الذي يحصل عليه البنك والانخفاض في هذه النسبة عن معدلاتها المعيارية يعني تعرض البنك للكثير من المخاطر منها عدم القدرة على مواجهة السحب المفاجئ ومخاطر التمويل وغيرها من المخاطر، وتقاس هذه النسبة بتطبيق المعادلة الآتية: (العلاق، 2001: 121)[23].

نسبة النقدية إلى إجمالي الموجودات = [(النقدية + المستحق على البنوك)/ اجمال الموجودات] ×100

رابعا- مفهوم الربحية:

هناك فرق بين مفهومي الربحية والربح، فالربح بمفهومه الاقتصادي يتمثل في مقدار الفرق بين القيمة التاريخية والقيمة السوقية الحالية للشركة في البورصة، أما وفق المفهوم المحاسبي فإن الربح يعبر عنه بمقدار الفرق بين الإيرادات والمصروفات السنوية، ولا بد من الأخذ بالمفهوم المحاسبي من خلال الآتي: صافي الربح التشغيلي وهو الفرق بين المبيعات الفعلية وبين التكاليف الفعلية والمصروفات الإدارية والعمومية، ودون أن يشمل الفائدة المدفوعة أو الإيرادات والمصروفات الأخرى والضرائب وذلك خلال فترة زمنية معينة وغالبا تكون سنة مالية واحدة. (علوان، 2015، 56)[24].

- تعرف الربحية بأنها: " هي قدرة البنك على تحقيق زيادة في الموجودات المستثمرة، والزيادة النقدية التي يحققها أصحاب رؤوس الأموال باعتبارها تمثل الفرق بين النقد المدفوع على شراء عناصر الاستثمار المتمثلة بالفوائد المدفوعة على الودائع وبين النقد المقبوض على بيع عناصر الاستثمار وهي القروض والتسهيلات الائتمانية متمثلة بالفوائد المقبوضة. (دبيك، 2015، 18)[25]حيث ومن أجل تطبيق هذا المفهوم الاقتصادي لابد من تقييم الموجودات والخصوم في بداية ونهاية المدة، ويعتبر فارق التقييم بين صافي الموجودات والخصوم ربحا أو خسارة. (الزعبي، 2011، 62)[26].
- وتعرف الربحية أيضا بأنها مقدرة الشركة على الكسب وتحقيق الربح خلال عملياتها في فترة زمنية محددة بأقل المخاطر الممكنة، ويعبر عنها بالعلاقة بين الأرباح التي تحققها الشركة والاستثمارات التي ساهمت في تحقيق هذه الأرباح، لذا يتبين بأن جهدا كبيرا يوجه نحو الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة بهدف تحقيق أفضل عائد ممكن للمساهمين، لا تقل قيمته عن العائد الممكن تحقيقه على الاستثمارات البديلة التي تتعرض النفس

()23العلاق، بشير عباس (2001). إدارة البنوك مدخل وظيفي. الأردن. ص 121.

()24علوان، معاذ محمد شعبان (2015) استخدام نسب السيولة ومقاييس التدفقات النقدية للتنبؤ بالربحية. أطروحة مقدمة استكمالا لمتطلبات شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين. ص 56.

()25ديبك، هاني أحمد محمود (2015). العلاقة بين تطبيق معيار كفاية رأس المال وفق مقررات لجنة بازل وربحية البنوك التجارية المحلية في فلسطين. رسالة تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل، قسم المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة. ص 18.

()26الزعبي، محمد بشير إبراهيم (2011) استخدام مؤشرات السيولة والربحية في تقييم الملاءة المالية للعملاء: دراسة تطبيقية مخطط أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في الإدارة المالية. جامعة سانت كلمن، العراق. ص 62.

المخاطر. (علوان، 2015، 55)[27] من خلال ما سبق يمكننا القول بأن الربحية تعتبر من بين الأهداف الرئيسية التي تسعى البنوك لتحقيقها وهي مؤشر ومقياس لمدى قدرة البنوك المالية على استخدام مواردها بكفاءة عالية تضمن لها تحقيق عوائد خلال فترة معينة.

خامسا- أهداف الربحية:

ما تسعى البنوك لتحقيقه هو الاستفادة القصوى من الأهداف والامتيازات التي ترتبط بالربحية البنكية وذلك لا يتأتى إلا من خلال التسيير الفعال وتهيئة الظروف الملائمة.تسعى الربحية إلى تحقيق: (جمعة، 2000، 59)[28]

1. قياس كفاءة ورشد استخدام الموارد من أجل تعظيم عوائدها مع الأخذ بعين الاعتبار تكلفة الفرصة البديلة
2. تأمين تشغيل وتطوير البنك عن طريق إنماء الموارد المتاحة
3. تخصيص الأموال لأفضل الاستخدامات
4. ضمان إشباع الاحتياجات الدنيا لكل القوى المنتجة.

سادسا- طرق وآليات تقييم ربحية البنوك التجارية

تقوم البنوك التجارية بتقييم ربحيتها بناء على العديد من الطرق ومن أبرزها النسب والمؤشرات المالية حيث تتاح أمام الإدارة البنكية في سبيل قياس ربحية البنك وتقييمها مجموعة كبيرة من المؤشرات المالية، وأبرز هذه الطرق هي النسب المالية، والتي هي علاقة بين بندين أو أكثر من بنود القوائم المالية، بحيث يكون الربط بين البنود في القائمة المالية نفسها أو بين بنود في قائمتين متتاليتين، (محمد، 2011، 60)[29] إذا تقيس نسب الربحية ما يحصل عليه الملاك من وراء استثمارهم لأموالهم في نشاط البنك وتتمثل هذه نسب الربحية في: (سعداوي، 2015، 86)[30]

1. معدل العائد على الموجودات:(ROA)

يقيس هذا المؤشر صافي الدخل الذي يحصل عليه البنك من استثمار موارده ويعتمد إلى حد كبير على الأرباح التي تتحقق من هذه الموجودات ويسمى أيضا بالعائد على الاستثمار وتحسب بالعلاقة التالية: (العبيدي، 2018، 266)[31]

نسبة العاند على الموجودات = [صافي الربح/ (إجمالي الموجودات)] ×100

تبين النسبة مقدار ما يحققه ريال واحد مستثمر في أصول البنك من الربح، إذ يتكون بسط النسبة من صافي الربح للبنك، أما المقام فيتكون من إجمالي الموجودات سواء أكانت مدرة للدخل أو غير مدرة للدخل وهي: النقدية، الاستثمارات المالية، القروض والسلف، الأوراق المخصومة، أرصدة مدينة متنوعة المساهمات في الشركات

---

(27) علوان، معاذ محمد شعبان (2015) استخدام نسب السيولة ومقاييس التدفقات النقدية للتنبؤ بالربحية. أطروحة مقدمة استكمالا لمتطلبات شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين. ص 55.

(28جمعة، سعيد فرحات (2000). الأداء المالي لمنظمات الأعمال والتحديات الراهنة. دار المريخ للنشر والتوزيع، الرياض. ص59.

(29) محمد، زاهد حاج (2011). دور الصيرفة الشاملة في الموازنة بين الربحية والسيولة: دراسة تطبيقية. بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في العلوم المالية والبنكية، قسم العلوم المالية والبنكية، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، حلب. ص60.

(30) سعداوي، سامية (2014). العوامل المؤثرة على أداء البنوك وانعكاس ذلك على تنافسيتها في الجزائر للفترة 1990-2012: دراسة تحليلية حول عينة من البنوك العمومية. مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص مالية ونقود، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية. ص 86.

(31) العبيدي، رفد كاظم نصيف (2018). اتفاقية بازل 2 وأثرها على الأداء البنكي: دراسة تطبيقية في مصرفي الوطني الإسلامي والتجارة العراقي. مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية: م10، ع3. ص 266.

التابعة والموجودات الثابتة وهذا يعني أن مقام النسبة يحتوي على أموال ليست بقصد التوظيف وهذه إحدى عيوب هذه النسبة ويتطلب مقارنة نتيجة النسبة مع المعيار سواء أكانت المعيار الهدف المطلوب تحقيق في الخطر أو معدل عائد البنوك أو السنوات السابقة. (آل شبيب، 2018، 108- 109)[32].

2. معدل العائد على حقوق الملكية :(ROE)

ويشير هذا المقياس إلى ما يحصل عليه أصحاب البنك نتيجة استثمار أموالهم فيه: (لفته، 2012، 117)[33].

نسبة العائد على حق الملكية = [صافي الأرباح بعد الضريبة/ حق الملكية]× 100

وعند مقارنة هذا المعيار بأحد معايير المقارنة يتبين جدوى الاستثمار في البنك.

3. معدل العائد على الودائع:(ROD)

ويستخدم لقياس مدى نجاح إدارة البنك في توليد الأرباح من الودائع التي استطاع الحصول عليها ويحسب وفق الصيغة الآتية: (الكروي، 2009: 5)[34].

نسبة العائد إلى إجمالي الودائع = [صافي الدخل (الربح) بعد الضريبة/ إجمالي الودائع] × 100

سابعا- علاقة الربحية بالسيولة:

تعد السيولة والربحية من أهم الركائز الأساسية التي يعتمد عليها أي بنك تجاري، لذلك الإخفاق في أحدهما سيؤدي إلى فقدان ثقة المودعين وضعف المركز المالي للبنك، وهذا ما يعرضه إلى مخاطر لا يمكن للبنك مواجهتها وبالتالي عدم قدرته على النمو والاستمرار بتحقيق المزايا التنافسية وإن التلازم بين السيولة، والربحية يأتي من ضرورة كل منهما لاستمرار البنوك، وغير أنه بالمقابل قد يتعارض الهدفان إذا لم تحسن إدارة العلاقة بينهما. فالسيولة ضرورية لمجابهة المتطلبات المفاجئة للعملاء، وسحوباتهم، وبعكس ذلك قد يتعرض البنك لخطر الإفلاس والتصفية، والربحية ضرورية للنمو، واستمرار البقاء، ولأن الخسارة ستؤدي إلى تأكل حقوق المالكين، وبالتالي احتمال تصفية البنك والتعارض هذا يتأتى من أن التركيز على أحدهما، ومنحه الأفضلية سيؤدي إلى واحدة من النتائج التي لا ترغب فيها الإدارة. فالسيولة تتطلب الاحتفاظ بجزء مهم من أصوله على شكل نقد، وشبه النقد، والربحية تتطلب الابتعاد عن ذلك، وباعتبار أن عائد الاستثمار في الموجودات النقدية أو القريبة منها، وغالبا ما يكون أقل من دخل الاستثمار في الموجودات الأقل سيولة بسبب ما يحمله من مخاطر. (رويجع، 2016) [35].

يستطيع البنك أن يحتفظ بقدر كبير من السيولة يكفي لتغطية احتياجاته، لكنه بالمقابل سيفقد أرباحا كان سيحققها لو أنه قام بتوظيف هذه السيولة، إذا ما استثمر البنك كل أمواله قد يحقق أرباحا كبيرة، لكن هناك مخاطرة في حال حدوث خسارة أو حدوث سحوبات مفاجئة وسيؤدي ذلك إلى كارثة مالية قد تؤدي بالبنك إلى الفشل والإفلاس، ومن هنا يأتي التعارض أو العلاقة العكسية بين السيولة والربحية، فالربحية يجب أن تكون مستقرة وتسعى للنمو وذلك لتحقيق عائد مستقر للمودعين والمساهمين والعمل على زيادته لأن ذلك يحسن صورة البنك ويرسخ ثقة المودعين به مما يزيد من موارد البنك وحصته في السوق. على البنك أن يختار القروض والاستثمارات التي

(32) آل شبيب، دريد كامل (2018). إدارة البنوك المعاصرة. دار المسيرة. الطبعة الثانية. عمان. ص 108- 109.

(33) لفته، عبد السلام (2012). إدارة البنوك وخصوصية العمل البنكي. الذاكرة للنشر والتوزيع. الطبعة الأولى. عمان. ص 117.

(34) الكروي، بلال نوري سعيد (2009). تقييم ربحية البنوك باستخدام مؤشرات السيولة: دراسة مقارنة بين مصرفي الرافدين والرشيد. المجلة العراقية للعلوم الإدارية: م6، ع24. ص 5.

(35) رويجع، فتيحة (2016). أثر مؤشرات السيولة علي ربحية المؤسسات البنكية: دراسة تطبيقية لمجموعة من البنوك الجزائرية خلال الفترة (2007 - 2014) (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، ورقلة.

تتناسب وقدرته على تحمل المخاطر، فالربح يتناسب طرديا مع المخاطرة، وقد تؤدي الاستثمارات الخطرة أحيانا إلى حدوث خسائر كبيرة تؤثر على سمعة البنك وثقة العملاء به. (هاني، 2011، 72)[36].

ثامنا- التوفيق بين السيولة والربحية في البنك التجاري:

أن التعارض بين السيولة والربحية لا يعني أن البنك عليه أن يختار هدفا منهما ويضحي بالثاني، وانما التعارض ينشأ من التنامي في تحقيق أحد الهدفين وإهمال الآخر، أي التضحية ببعض الربح في سبيل الجمع بين الربح والسيولة، حيث تهتم إدارة الموجودات بالتوفيق بين هدفين متعارضين، هما تحقيق أقصى معدل للربح والاحتفاظ بالسيولة تضمن قدرة البنك على مواجهة السحب. ويقصد بإدارة الموجودات في البنوك التجارية: الكيفية التي يتم بها توزيع الموارد المالية المتاحة بين مختلف مجالات الاستثمار المتعددة، والبديلة، وتعيين الأولويات بينها، مع تحديد أوزان مختلفة لكل نوع منها. فإدارة البنك للأصول، تعتمد على مدى توفر فرص الاقتراض المربحة وقليلة الخطر، وهناك العديد من الطرق والأساليب المختلفة التي يمكن لإدارة البنك التجاري استخدامها في اتخاذ قراراتها الاستثمارية، ومن ثم إدارة أصولها بشكل فعال يمكنها من التغلب على مشكلة التعارض بين السيولة والربحية. وإن النقص في السيولة يخلق مشكلة أمام البنك التجاري، كما أن زيادتها تخلق مشكلة أيضا، أي أن زيادة السيولة تعني تفويت فرصة ممكنة لربح لو أمكن التخلص من فائض السيولة، في حين نجد أن الهدف الأساسي للمصرف هو تحقيق أقصى ربح ممكن، وهو هدف لا يتفق مع ترك الأموال عاطلة، وبالتالي فإن البنك في حاجة ماسة في استثمار أكبر قدر ممكن من موارده في أصول ذات العائد كبير. (الروبي، 1985، 309)[37].

ثانياً- الدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع:

- **دراسة أرشيد (2003)**[38] العلاقة بين نسب الربحية ونسب كل من السيولة والضمان والتوظيف في الجهاز البنكي الأردني، هدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على نسب الربحية وكيفية احتسابها، وعلى تحديد طبيعة تأثير كل من نسبة السيولة ونسبة الضمان ونسبة التوظيف على نسبة الربحية. وقد تم إعداد نموذج رياضي اعتبرت فيه كل من نسب السيولة والضمان والتوظيف متغيرات مستقلة بينما اعتبرت فيه نسبة الربحية متغير تابعا يتأثر بالتغيرات التي تحدث للمتغير المستقل، وقد بينت النتائج التي حصل عليها الباحث على الاختبارات التي أجريت على النموذج وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات المستقلة مجتمعة وبين المتغير التابع. وقد حاول الباحث إيجاد العلاقة بين كل متغير مستقل والمتغير التابع من خلال فرضيات وخلص إلى وجود علاقة قوية نسبيا بين كل من نسبة السيولة ونسبة الربحية، ونسبة التوظيف ونسبة الربحية، ونسبة الضمان ونسبة الربحية. وقد بلغت نسب تفسير كل من المتغيرات المستقلة للتباين الحاصل في المتغير التابع (نسبة الربحية) هي على التوالي 37,8%، 27,8% و69,3% على التوالي. ويجدر بنا القول إلى أن هذه النسب مقبولة وتعكس أهمية ودور كل من المتغيرات المستقلة الآنفة الذكر في صياغة التغيرات الحاصلة في المتغير التابع. وتشير النتائج إلى قوة تأثير نسبة الضمان على نسبة الربحية بدرجة أكبر بالمقارنة بنسب السيولة ونسب التوظيف.

---

(36) هاني، هناء احمد (2011). دور المحفظة الاستثمارية في المواءمة بين السيولة والربحية دراسة مقارنة بين البنك العربي الأردن والبنك العربي سوريا. كلية الاقتصاد، جامعة حلب. ص 72

(37) الروبي، ربيع محمود (1985). اقتصاديات النقود والبنوك. دار الحقوق. ص 309.

(38) أرشيد، عبد المعطي رضا (2003). العلاقة بين نسب الربحية ونسب كل من السيولة والضمان والتوظيف في الجهاز المصرفي الأردني. مجلة النهضة: م4، ع15.

- **دراسة زاهر (2014)**[39] أثر السيولة والكفاية الإدارية والملاءة المالية على ربحية البنوك الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، هدفت هذه الدراسة إلى البحث عن امكانية وجود علاقة بين نسب السيولة، والكفاية الإدارية، والملاءة المالية، ونسبة الربحية للمصارف الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية خلال الفترة (2009-2013). وقامت الدراسة لتحقيق هذه الأهداف بالاعتماد على أساليب التحليل الإحصائي والمالي، حيث تم استخدام البرنامج الإحصائي SPSSلتحليل البيانات. كما تم حساب التغيرات السنوية لكل نسبة من النسب المدروسة، بالإضافة إلى متوسط معدل النمو خلال الفترة المدروسة، وذلك لكل مصرف من البنوك المدروسة والمدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية. وخلصت الدراسة إلى أن العلاقة ما بين نسبة السيولة والربحية للمصارف الخاصة هي علاقة عكسية، وكانت العلاقة ما بين نسبة الكفاية الإدارية والربحية للمصارف الخاصة هي علاقة طردية، بينما كانت العلاقة ما بين نسبة الملاءة المالية والربحية للمصارف الخاصة هي علاقة طردية أيضا. حيث كانت الملاءة المالية هي النسبة الأكثر تأثيرا في البنوك الخاصة. وهذا ما يؤكد على أن طبيعة عمل البنوك الخاصة قائم على مبدأ العائد والمخاطرة. وأوصت الدراسة إلى توسيع إطار الأبحاث المستقبلية من حيث الحدود الزمانية والمكانية وحجم العينة، وعدم الاقتصار على البنوك الخاصة فحسب، بل أن تشتمل هذه الدراسة على القطاعات الأخرى المدرجة فيسوق دمشق للأوراق المالية.
- **دراسة Karani (2014)**[40] أثر إدارة السيولة على ربحية البنوك التجارية في كينيا، سعت الدراسة إلى تحديد تأثير إدارة السيولة على ربحية البنوك التجارية في كينيا. الموجودات السائلة أقل ربحية مقارنة بالموجودات طويلة الأجل. إن المعضلة التي تواجه مدير التمويل هي ما إذا كان الاستثمار في أصول أكثر ربحية على المدى الطويل ومخاطرة سيولة منخفضة أو الاستثمار في أصول قصيرة الأجل أقل ربحية وبالتالي تقليل العائد على الاستثمار. تألف مجتمع الدراسة من 44 بنكًا تجاريًا في كينيا عاملة من 2009 إلى 2013. لكي يكون البنك مؤهلاً، يجب أن يكون قيد التشغيل طوال فترة الدراسة وبالتالي المؤسسات التي اندمجت أو لم تكن تعمل في فترة الدراسة بأكملها تم استبعادها تضمنت الدراسة جمع البيانات الثانوية للعائد على الموجودات لقياس الربحية والنقد المعادل لقياس السيولة ونسبة رأس المال ونسبة الودائع كمحددات الربحية خلال سنة محددة. استخدمت الدراسة بيانات ثانوية تم الحصول عليها من القوائم المالية المدققة للبنوك في نهاية سنوات الدراسة. استخدمت الدراسة الإحصائيات الوصفية وتحليل الانحدار لتأسيس العلاقة بين متغيرات الدراسة. كان معدل الاستجابة 63٪ أي ما مجموعه 27 من أصل 40 التي استوفت معايير جمع البيانات. ووجدت الدراسة أن هناك علاقة إيجابية بين الربحية وإدارة السيولة للمصارف التجارية في كينيا. تم العثور على إدارة السيولة لتكون واحدة من محددات ربحية البنوك التجارية في كينيا على مدى سنوات الدراسة. توصي الدراسة بأن يحافظ مدراء التمويل في البنوك التجارية على توازن بين مستوى الموجودات السائلة والموجودات طويلة الأجل لتعزيز كل من الأهداف المتضاربة للحفاظ على سيولة كافية وربحية مستدامة. بالإضافة إلى ذلك، يجب الحفاظ على متطلبات السيولة التي وضعها البنك المركزي وتعزيزها حيث وجد أن السيولة لها تأثير إيجابي على ربحية استقرار البنوك التجارية ونموها المالي والاقتصادي بأكمله.

---

(39) زاهر، لانا نبيل (2014). أثر السيولة والكفاية الإدارية والملاءة المالية على ربحية البنوك الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية. مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية: م35، ع1.

(40)Karani, R. M. (2014). The effect of liquidity management on profitability of commercial banks in Kenya. Unpublished MBA Project.

- **دراسة Alshatti (2014)** [41]تأثير إدارة السيولة على الربحية في البنوك التجارية الاردنية، هدفت هذه الدراسة إلى دراسة تأثير إدارة السيولة على الربحية في البنوك التجارية الأردنية خلال الفترة الزمنية (2005-2012). وقد تم اختيار ثلاثة عشر بنكا للتعبير عن جميع البنوك التجارية الأردنية. مؤشرات السيولة هي نسبة الاستثمار ونسبة السيولة ونسبة رأس المال وصافي التسهيلات الائتمانية/ إجمالي الموجودات ونسبة الموجودات السائلة، بينما العائد على حقوق الملكية والعائد على الموجودات (ROA) كانا الوكلاء للربحية. تم استخدام نموذج اختبار ثابت Dickey Fuller (ADF) لاختبار وحدة الجذر في سلسلة زمنية لمتغيرات البحث ثم اختبار الفرضية باستخدام تحليل الانحدار. تظهر النتائج التجريبية أن التأثير الإيجابي للزيادة في النسبة السريعة ونسبة الاستثمار في الأموال المتاحة على الربحية، في حين أن هناك تأثير سلبي لنسبة رأس المال ونسبة الموجودات السائلة على ربحية البنوك التجارية الأردنية. يوصي الباحث بأن هناك حاجة إلى الاستخدام الأمثل للسيولة المتاحة في جوانب الاستثمار المختلفة من أجل زيادة ربحية البنوك، ويجب على البنوك اعتماد إطار عام الإدارة السيولة لضمان سيولة كافية لتنفيذ عملياتها بكفاءة. وينبغي عليهم البدء في دراسة تحليلية لمعدلات تطور السيولة وقدرتهم على تحقيق توازن بين مصادر واستخدامات الأموال
- **دراسة OUMA (2015)**[42] تأثير السيولة على ربحية البنوك التجارية في كينيا، يهدف هذا البحث الى تقييم مخاطر السيولة على ربحية البنوك التجارية في كينيا حيث يتضمن البحث تحليل النتائج المالية ل 43 من البنوك التجارية في كينيا على مدى خمس سنوات (2010-2014)، وذلك باستخدام كل من الإحصاء الوصفي مثل الحد الأدنى، والحد الأقصى المتوسط والانحراف المعياري، والاحصاء الاستدلال. وجدت الدراسة ان السيولة تتأثر بربحية البنوك التجارية بشكل إيجابي، حيث كان هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين السيولة والربحية للبنوك التجارية في كينيا.
- **دراسة العبيد (2015)**[43]أثر السيولة في ربحية البنوك الإسلامية: دراسة تطبيقية على البنوك الإسلامية السورية هدف هذا البحث إلى توضيح مفهومي السيولة والربحية لدى البنوك الإسلامية، كيفية تأثير السيولة في قدرة هذه البنوك على تحقيق الأرباح. ولذلك قام الباحث، بعد عرض الإطار النظري للدراسة، بدراسة حالة البنوك الإسلامية العاملة في سورية (بنك البركة-سورية، بنك الشام، بنك سورية الدولي الإسلامي)، وإجراء الاختبارات الإحصائية المناسبة، لبيان فيما إذا كان هناك علاقة بين سيولة هذه البنوك وربحيتها) مقاسة بالعائد على الموجودات(ROA)، وذلك بالاعتماد على البيانات المالية المنشورة لهذه البنوك، وباستخدام البرنامج الإحصائي SPSS وقد تم التوصل إلى عدد من النتائج، أهمها: عدم وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين سيولة البنوك الإسلامية العاملة في سورية وربحيتها، على الرغم من ارتفاع نسب السيولة لديها عموما، وانخفاض معدل العائد على الأصول

(41)Alshatti, A (2014). "The Effect of the Liquidity Management on Profitability in the Jordanian Commercial Banks", International Journal of Business and Management, 10.

(42)Ouma, T. M. (2015). Effects of liquidity risk on profitability of commercial banks in Kenya. MBA project, University of Nairobi

(43) العبيد، ميمون على (2015). أثر السيولة في ربحية البنوك الإسلامية: دراسة تطبيقية على البنوك الإسلامية السورية. مجلة جامعة البعث للعلوم الإنسانية: جامعة البعث، مج37، ع9، 117 - 145.

- **دراسة رويجع (2016)** [44]أثر مؤشرات السيولة على ربحية المؤسسات البنكية: دراسة تطبيقية لمجموعة من البنوك الجزائرية خلال الفترة 2007-2014 حيث هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر مؤشرات السيولة على ربحية المؤسسات البنكية الجزائرية، والمتمثلة في خمسة مؤسسات بنكية خلال الفترة الممتدة من (2007 إلى 2014)، وذلك من خلال قياس العلاقة بين المتغيرات المستقلة (نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الأصول، نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الودائع)، والمتغيرات التابعة (العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول) باستخدام نماذجPanel وقد أظهرت نتائج الدراسة عن وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين كل من (نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات ونسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الودائع) والعائد على حقوق الملكية، وعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين كل من (نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات ونسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الودائع) والعائد على الأصول، كما توصلت كذلك إلى أن نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الودائع هي النسبة الأكثر تأثير على الربحية المقاسة بالعائد على حقوق الملكية.
- **دراسة الكفافي (2017)** [45]أثر إدارة السيولة على ربحية البنوك الإسلامية في الأردن حيث هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر إدارة السيولة على ربحية البنوك الإسلامية في الأردن. بالإضافة إلى ذلك اعتمدت الدراسة على التحليل المالي للقوائم المالية المنشورة للبنوك الإسلامية الأردنية، وهي (البنك الإسلامي الأردني، والبنك العربي الاسلمي الدولي، وبنك الراجحي) للسنوات2010-2015 لفحص الفرضيات، وصف العلاقة بين المتغيرات، وثم تحليلها من خلال البرنامج الاحصائي .E - Views وتم جمع البيانات من مصادر مختلفة في مقدمتها بيانات البنوك الإسلامية مجتمع الدراسة، والعديد من الكتب، والأبحاث، والمنشورات، والمقالات. بينت الدراسة أن هناك اثر ذو دلالة إحصائية لإدارة السيولة بأبعادها (نسبة الاحتياطي النقدي القانوني، ونسبة السيولة السريعة، ونسبة عائد محفظة الأوراق المالية) على كل من العائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية، وقد أوصت الدراسة بضرورة زيادة نسبة السيولة السريعة، وتحقيق الموائمة بين السيولة، وربحيتها، وذلك لمواجهة التزاماتها قصيرة الأجل. بالإضافة إلى العمل على تطوير أدوات الية اسلامية جديدة، وذلك لإيجاد أسواق مالية إسلامية.
- **دراسة Mohanty and Mehrotra (2018)** [46]تأثير إدارة السيولة على الربحية: التحليل المقارن لبنوك القطاعين العام والخاص في الهند حيث هدفت هذه الدراسة بيان تأثير إدارة السيولة على ربحية بنوك القطاعين العام والخاص في الهند. ولهذا الغرض، تم النظر في 27 من بنوك القطاع العام و20 من بنوك القطاع الخاص للفترتين 2011 - 2012 و2015 - 2016. تم استخدام نسبة الودائع النقدية (CDR) ونسبة الودائع الائتمانية (CRDR) ونسبة الودائع الاستثمارية (IDR) كمتغيرات مستقلة للدلالة على إدارة السيولة للبنوك، بينما العائد على الموجودات (ROA) والعائد على حقوق المساهمين (ROE)استخدمت كمتغيرات بديلة لربحية البنوك. وجد أن هناك تأثير سلبي كبير من CDR وIDRعلى ROA. ومع ذلك، ففي حالة العائد على حقوق المساهمين، يتبين أنه لا توجد علاقة مهمة بين ربحية البنوك وسيولتها، مع أخذ جميع المتغيرات في الاعتبار،

(44) رويجع، فتيحة (2016). أثر مؤشرات السيولة علي ربحية المؤسسات البنكية: دراسة تطبيقية لمجموعة من البنوك الجزائرية خلال الفترة (2007 - 2014) (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، ورقلة.

(45) الكفافي، نضال ذياب عزات (2017). أثر إدارة السيولة على ربحية البنوك الإسلامية في الأردن (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة عمان العربية، عمان.

(46)Mohanty, B., & Mehrotra, S. (2018). The Effect of Liquidity Management on Profitability: A Comparative Analysis of Public and Private Sector

بغض النظر عن نوع أو شكل البنوك التجارية في الهند. هذا يؤدي إلى استنتاج مفاده أن البنوك التجارية يمكن أن تركز على زيادة ربحيتها دون التأثير على السيولة والعكس صحيح.

- **دراسة الخزاعلة (2018)** [47]أثر السيولة والكفاية الإدارية والملاءة المالية على ربحية البنوك الأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية حيث هدفت هذه الدراسة إلى استقصاء أثر السيولة والكفاية الإدارية والملاءة المالية على ربحية البنوك الأردنية المدرجة في بورصة عمان. باستخدام المنهج الوصفي التحليلي حيث استخدمت الدراسة أسلوبpanel data ، والاعتماد على نموذج الأثر العشوائي .Random Effect وكانت متغيرات الدراسة كل من السيولة والكفاية الإدارية والملاءة المالية كمتغيرات مستقلة، والربحية كمتغير تابع. وقد تمثلت عينة الدراسة في جميع البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان والبالغ عددها ثلاثة عشر بنكا، ولتحقيق هدف الدراسة تم تحليل البيانات السنوية الخاصة بالمتغيرات المؤثرة على ربحية البنوك للفترة من 2010 إلى 2016. وأظهرت الدراسة مجمل من النتائج وهي وجود أثر ذو دلالة إحصائية للسيولة والكفاية الإدارية والملاءة المالية على ربحية البنوك الأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية. ووجود أثر سلبي ومعنوي للسيولة على ربحية البنوك الأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية. ووجود أثر إيجابي ومعنوي للكفاية الإدارية على ربحية البنوك الأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية. وعدم وجود أثر معنوي للملاءة المالية على ربحية البنوك الأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية. وأوصت الدراسة انه على البنوك التجارية الأردنية التركيز على إدارة السيولة بشكل جيد، من خلال الموائمة بين هدف الربحية وهدف الاحتفاظ بقدر كافي من السيولة. والمحافظة على مستوى الكفاية الإدارية للبنوك التجارية الأردنية وتحسينها من خلال عقد الدورات التدريبية التي من شأنها تحسين إنتاجية الموظفين، وتقليل المصاريف من خلال إدارة أصول البنك بشكل أفضل.
- **دراسة فريحات (2019)**[48]أثر السيولة والملاءة المالية على ربحية البنوك التجارية الأردنية وإن الهدف الأساسي من هذه الدراسة هو بيان أثر السيولة والملاءة المالية على ربحية البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان للفترة ما بين عام 2010-2017. هذه الدراسة ركزت على متغير مستقلة لقياس أثر السيولة والملاءة المالية بأبعاده الثلاثة وهي: نسبة التداول، نسبة الملكية، ومعدل المديونية، وسوف يتم قياس ربحية البنوك من خلال متغير واحد وبأبعاده وهما: العائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية. بينت النتائج أن هنالك علاقة طردية ذات أثر معنوي لكل من نسبة الملكية، ومعدل المديونية ولهما تأثير معنوي على ربحية البنوك. بينما نسبة التداول كان لها تأثير سلبي على ربحية البنوك وبأثر معنوي. ومن أهم التوصيات هو دراسة معدلات ونسب السيولة التي يحتفظ بها البنك.

التعليق على الدراسات السابقة:

بالاطلاع على الدراسات السابقة يتضح للباحثتين أهمية السيولة في التأثير على الربحية. ويمكن القول بأن الدراسة الحالية تكملة لما قامت به الدراسات السابقة من حيث الهدف وهو معرفة أثر السيولة على ربحية البنوك التجارية. والمنهج المتبع (المنهج الوصفي والتحليلي) ومجتمع الدراسة (البنوك التجارية) وأخيراً حجم العينة المستهدف سيكون (4 بنوك تجارية) للفترة (2010-2019)، ومن جهة أخرى فإن الدراسة الحالية تمتاز بأنها الدراسة الأولى من

(47) الخزاعلة، محمد حمدان علي (2018). أثر السيولة والكفاية الإدارية والملاءة المالية على ربحية البنوك الأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة آل البيت، المفرق

(48) فريحات راكان راتب (2019). أثر السيولة والملاءة المالية على ربحية البنوك التجارية الأردنية (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة عمان العربية، عمان.

نوعها حسب علم الباحثتين من حيث بلد التطبيق وهو التطبيق على البنوك التجارية في المملكة العربية السعودية، والذي يعتبر من أهم المجالات المؤثرة في الاقتصاد السعودي.

المبحث الثاني- تحليل البيانات لعينة الدراسة

أولا- مجتمع وعينة الدراسة

مجتمع الدراسة يقصد به البنوك التجارية في المملكة العربية السعودية أما عينة الدراسة فقد تم اختيارها بطريقة عشوائية من مجتمع الدراسة وهي بنك الراجحي، بنك ساب، البنك السعودي الفرنسي، بنك الاستثمار.

ثانيا- أداة الدراسة:

أداة الدراسة عبارة عن الوسيلة التي يستخدمها الباحث في جمع المعلومات اللازمة عن الظاهرة موضوع الدراسة. ويوجد العديد من الأدوات المستخدمة في مجال البحث العلمي للحصول على المعلومات والبيانات اللازمة للدراسة. استخدمت الدراسة الميدانية المنهج الوصفي التحليلي، وقد اعتمدت الباحثتان على القوائم المالية كأداة رئيسة لجمع البيانات والمعلومات اللازمة لموضوع الدراسة. ومن أجل الإجابة على إشكالية الدراسة واختبار مدى صحة فرضياتها تم استخدام مجموعة من الأدوات الإحصائية والمؤشرات المالية والمتمثلة فيما يلي:

المؤشرات المالية: تم استخدام نسب التداول لقياس السيولة ومعدل العائد على الموجودات ومعدل العائد على حقوق الملكية كمؤشرات لقياس الربحية في البنوك التجارية.

الأدوات الإحصائية: تم استخدام أسلوب الانحدار البسيط من أجل اختبار مدى تأثير المتغيرات المستقلة على المتغيرات التابعة وتحديد المتغير الأكثر تأثير.

ثالثا- التحليل المالي لنسب السيولة ونسب الربحية للبنوك عينة الدراسة:

1. نتائج قياس السيولة:

تم استخدام نسبة التداول لقياس السيولة وهذه النسبة تعمل على قياس توازن البنك المالي من خلال إظهار درجة تغطية الأصول المتداولة في البنك للمطلوبات المتداولة فيه (الخصوم) ويمكن إيجاد هذه النسبة من خلال المعالة التالية: [الموجودات المتداولة/ الالتزامات المتداولة (الإمام والخزعلي، 2017)[49].سيتم تحليل نسبة التداول وفقا للجدول التالي:

جدول (1) نسبة التداول للبنوك عينة الدراسة

البيان / السنة	نسبة التداول			
	البنك السعودي الفرنسي	بنك الراجحي	بنك الاستثمار	بنك ساب
2010	101.24%	101.47%	96.14%	97.08%
2011	104.84%	97.16%	97.58%	100.06%
2012	101.83%	98.07%	96.86%	98.60%
2013	96.84%	98.73%	88.90%	94.95%

(49) الإمام، ورقية والخزعلي، صلاح الدين (2017). تحديد النسبة المثلى للسيولة في البنوك التجارية العراقية للمدة2005-2013 بحث تطبيقي لعينة من البنوك التجارية العراقية الخاصة. مجلة الدراسات المحاسبية والمالية: م12، ع41.

البيان / السنة	نسبة التداول			
	البنك السعودي الفرنسي	بنك الراجحي	بنك الاستثمار	بنك ساب
2014	92.91%	99.16%	89.10%	91.36%
2015	99.81%	100.69%	93.30%	95.53%
2016	103.34%	104.34%	91.42%	102.01%
2017	104.60%	105.01%	91.70%	105.89%
2018	103.26%	101.53%	88.06%	101.30%
2019	102.50%	102.04%	84.93%	91.70%
المتوسط	101.12%	100.82%	91.80%	97.85%
الحد الأعلى	104.84%	105.01%	97.58%	105.89%
الحد الأدنى	92.91%	97.16%	84.93%	91.36%

المصدر: من إعداد الباحثتين باستخدام برنامج Excel

2. نتائج قياس مؤشرات الربحية:

تم استخدام نسبتي العائد على الموجودات والعائد على حقوق الملكية لقياس الربحية موضحة كما يلي:

العائد على الموجودات (ROA) يقيس هذا المؤشر صافي الدخل الذي يحصل عليه البنك من استثمار موارده ويعتمد إلى حد كبير على الأرباح التي تتحقق من هذه الموجودات ويسمى أيضا بالعائد على الاستثمار لأنه المقياس الربحية كافة استثمارات البنك القصيرة والطويلة الأجل، وتحسب بالعلاقة التالية: (العبيدي، 2018، 266)[50].

تبين النسبة مقدار ما يحققه ريال واحد مستثمر في أصول البنك من الربح، إذ يتكون بسط النسبة من صافي الربح للبنك، أما المقام فيتكون من إجمالي الأصول سواء أكانت مدرة للدخل أو غير مدرة للدخل وهي: النقدية، الاستثمارات المالية، القروض والسلف، الأوراق المخصومة، أرصدة مدينة متنوعة المساهمات في الشركات التابعة والأصول الثابتة وهذا يعني أن مقام النسبة يحتوي على أموال ليست بقصد التوظيف وهذه إحدى عيوب هذه النسبة ويتطلب مقارنة نتيجة النسبة مع المعيار سواء أكانت المعيار الهدف المطلوب تحقيق في الخطر أو معدل عائد البنوك أو السنوات السابقة. (آل شبيب، 2018، 108-109)[51].وسيتم تحليل معدل العائد على الموجودات بالاعتماد على الجدول التالي:

جدول (2): العائد على الموجودات للبنوك عينة الدراسة

البيان / السنة	العائد على الموجودات			
	البنك السعودي الفرنسي	بنك الراجحي	بنك الاستثمار	بنك ساب
2010	2.27%	3.66%	0.85%	1.50%
2011	2.07%	3.34%	1.37%	2.08%
2012	1.91%	2.95%	1.54%	2.07%
2013	1.41%	2.66%	1.60%	2.13%

(50) العبيدي، رفد كاظم نصيف (2018). اتفاقية بازل 2 وأثرها على الأداء البنكي: دراسة تطبيقية في مصرفي الوطني الإسلامي والتجارة العراقي. مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية: م10، ع3. ص 266.

(51) آل شبيب، دريد كامل (2018). إدارة البنوك المعاصرة. دار المسيرة. الطبعة الثانية. عمان. ص 108- 109.

البيان / السنة	العائد على الموجودات			
	البنك السعودي الفرنسي	بنك الراجحي	بنك الاستثمار	بنك ساب
2014	1.86%	2.22%	1.53%	2.27%
2015	2.20%	2.26%	1.42%	2.31%
2016	1.73%	2.39%	1.12%	2.09%
2017	1.83%	2.66%	1.50%	2.11%
2018	1.74%	2.83%	1.52%	2.82%
2019	1.75%	2.64%	0.24%	1.06%
المتوسط	1.88%	2.76%	1.27%	2.04%
الحد الأعلى	2.27%	3.66%	1.60%	2.82%
الحد الأدنى	1.41%	2.22%	0.24%	1.06%

المصدر من إعداد الباحثتين باستخدام برنامج Excel

العائد على حقوق الملكية (ROE) ويشير هذا المقياس إلى ما يحصل عليه أصحاب البنك نتيجة استثمار أموالهم فيه: (لفته، 2012، 117)[52] وعند مقارنة هذا المعيار بأحد معايير المقارنة يتبين جدوى الاستثمار في البنك.

وسيتم تحليل معدل العائد على حقوق الملكية بالاعتماد على الجدول التالي:

جدول (3) العائد على حقوق الملكية للبنوك عينة الدراسة

البيان / السنة	العائد على حقوق الملكية			
	البنك السعودي الفرنسي	بنك الراجحي	بنك الاستثمار	بنك ساب
2010	15.54%	22.33%	5.40%	12.41%
2011	14.81%	22.48%	8.32%	16.83%
2012	13.29%	21.62%	9.72%	16.15%
2013	10.36%	19.37%	12.55%	16.53%
2014	13.28%	16.32%	12.12%	16.36%
2015	14.69%	15.29%	11.04%	15.37%
2016	11.82%	15.64%	7.77%	12.45%
2017	11.16%	16.36%	9.88%	11.86%
2018	10.73%	21.32%	10.85%	15.24%
2019	9.45%	19.84%	1.71%	5.02%
المتوسط	12.51%	19.06%	8.94%	13.82%
الحد الأعلى	15.54%	22.48%	12.55%	16.83%
الحد الأدنى	9.45%	15.29%	1.71%	5.02%

المصدر: من إعداد الباحثتين باستخدام برنامج Excel

(52)لفته، عبد السلام (2012). إدارة البنوك وخصوصية العمل البنكي. الذاكرة للنشر والتوزيع. الطبعة الأولى. عمان. ص 117.

المبحث الثالث- عرض نتائج الدراسة ومناقشتها

أولا- متغيرات الدراسة:

تتمثل متغيرات الدراسة كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول (4) متغيرات الدراسة وكيفية قياسها

التصنيف	الرمز	المؤشر	النسبة
متغيرات تابعة	ROE	العائد على حقوق الملكية	صافي الربح/ حقوق الملكية
	ROA	العائد على الموجودات	صافي الربح/ اجمالي الاصول
متغير مستقل	CR	نسبة التداول	الأصول المتداولة/ الالتزامات المتداولة

ثانيا: المعالجات الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

تم تفريغ وتحليل البيانات من خلال برنامج التحليل الإحصائي Statistical Package for the Social Sciences (SPSS).

اختبار التوزيع الطبيعيNormality Distribution Test:

تم استخدام اختبارKolmogorov-Smirnov Testلاختبار ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي من عدمه وذلك لأن حجم العينة لكل متغير تساوي 50، وكانت النتائج كما هي مبينة في جدول رقم (5).

جدول (5): يوضح نتائج اختبار التوزيع الطبيعي

#	المهارات	Kolmogorov-Smirnova (K - S)	المعنوية .Sig
1	التداول	.091	.200
2	العائد_ على_ الموجودات	.072	.200
3	العائد_ على_ حقوق_ الملكية	.114	.107

يتضح من النتائج الموضحة في جدول رقم (5) أن القيمة الاحتمالية (Sig.) لجميع المتغيرات كانت أكبر من مستوى الدلالة 0.05 وبذلك فإن توزيع البيانات لهذه المتغيرات يتبع التوزيع الطبيعي.

ثالثا: الطريقة الإحصائية المتبعة:

تم استخدام أسلوب الانحدار البسيط من أجل اختبار مدى تأثير المتغيرات المستقلة على المتغيرات التابعة وتحديد المتغير الأكثر تأثير.

رابعا- النتائج الإحصائية:

1. دراسة العلاقة بين السيولة (نسبة التداول) والربحية المقاسة بالعائد على الموجودات

جدول (6): نتائج اختبار تحليل الانحدار الخطي البسيط لتأثير السيولة (نسبة التداول) على العائد على الموجودات

المتغير التابع	(R) الارتباط	(R^2) معامل التحديد	ß معامل الانحدار		T المحسوبة	Sig. مستوى الدلالة
العائد على الموجودات	0.016	0.000	المقدار الثابت	.121	.183	.856
			نسبة التداول	-.067	-.100	.921

من خلال الجدول السابق يمكن استنتاج ما يلي:

أ- يبين نموذج الانحدار الخطي ان العائد على الموجودات وهو يمثل المتغير التابع لا يتأثر بصورة جوهرية وذات دلالة إحصائية بـ السيولة (نسبة التداول) حيث أن القيمة الاحتمالية تساوي (0.921) وهي أكبر من مستوى الدلالة (0.05)

ب- أظهرت نتائج التحليل ان قيمة معامل الارتباط بلغت 0.016 وهي تدل على علاقة ارتباط عكسية ضعيفة جدا، بينما بلغ معامل التحديد 0.000 وهذا يعني ان 0% من التغير في العائد على الموجودات يعود إلى تأثير المتغير المستقل التالي السيولة (نسبة التداول) (أي انه لا يوجد تأثير مطلقاً)، وأنه قد توجد متغيرات أخرى تؤثر على العائد على الموجودات غير نسبة التداول.

معادلة التأثير: العائد على الموجودات =0.121 - 0.067 (نسبة التداول)

- عند زيادة (نسبة التداول) بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى نقصان المتغير التابع (**العائد على الموجودات**) بمقدار (0.067).

وبالتالي نرفض الفرضية التي تنص على" توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين السيولة (نسبة التداول) والعائد على الموجودات".

2. دراسة العلاقة بين السيولة (نسبة التداول) والربحية المقاسة بالعائد على حقوق الملكية

جدول (7): نتائج اختبار تحليل الانحدار الخطي البسيط لتأثير السيولة (نسبة التداول) على حقوق الملكية

المتغير التابع	(R) الارتباط	(R^2) معامل التحديد	ß معامل الانحدار		T المحسوبة	Sig. مستوى الدلالة
حقوق الملكية	0.413	0.171	المقدار الثابت	-.222	-1.731	.091
			نسبة التداول	.366	2.795	.008

من خلال الجدول السابق يمكن استنتاج ما يلي:

أ- يبين نموذج الانحدار الخطي ان حقوق الملكية وهو يمثل المتغير التابع يتأثر بصورة جوهرية وذات دلالة إحصائية بـ السيولة (نسبة التداول) حيث أن القيمة الاحتمالية تساوي (0.008) وهي أقل من مستوى الدلالة (0.01)

ب- أظهرت نتائج التحليل ان قيمة معامل الارتباط بلغت 0.413 وهي تدل على علاقة ارتباط طردية متوسطة، بينما بلغ معامل التحديد 0.171 وهذا يعني ان 17.1% من التغير في حقوق الملكية يعود إلى تأثير المتغير المستقل التالي "السيولة (نسبة التداول)"، والنسبة المتبقية تعود لعوامل مستقلة أخرى قد تؤثر على حقوق الملكية.

معادلة التأثير: حقوق الملكية =-0.222 + 0.366 (نسبة التداول)

- عند زيادة (نسبة التداول) بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى زيادة المتغير التابع (حقوق الملكية) بمقدار (0.366).

وبالتالي نقبل الفرضية التي تنص على " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين السيولة والعائد على حقوق الملكية".

خامسا- نتائج الدراسة:

بعد اختبار فرضيات الدراسة التي أعدت لدراسة أثر السيولة على ربحية البنوك التجارية، تم التوصل إلى النتائج التالية:

1. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين السيولة (نسبة التداول) والعائد على الموجودات. وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة العبيد (2015) ودراسة رويجع (2016) وتختلف مع دراسة الكفافي (2017).
2. توجد علاقة ارتباط متوسطة وطردية بين السيولة (نسبة التداول) والعائد على حقوق الملكية، واتفقت نتيجة الدراسة الحالية مع دراسة أرشيد (2003) ودراسة Karani (2014) واتفقت أيضا مع دراسة TOM MUNGAI OUMA (2015) والتي أظهرت أن السيولة تؤثر تأثر إيجابي على الربحية ولكن اختلفت مع دراسة زاهر (2014) ودراسة فريحات (2019) ودراسة الخزاعلة (2018)والتي أظهرت أن السيولة تؤثر تأثير سلبي على الربحية.

إذا فإن نسبة التداول تؤثر بشكل أكبر على الربحية المقاسة بالعائد على حقوق الملكية وتعزو الباحثتان هذه النتيجة: أنه كلما زادت نسبة السيولة المتداولة في البنك دل ذلك على أن البنك يقوم باستثمارات قصيرة الأجل لتجنب مخاطر السيولة وبالتالي سوف تزيد الربحية ولكن بنسب معقولة. ويدل أيضا على أن البنك يستطيع الوفاء بالتزاماته المالية للعملاء أو المودعين وأيضا تعظيم الأرباح للمساهمين.

سادسا- توصيات الدراسة:

في ضوء نتائج الدراسة نجد أن السيولة الزائدة تضر بالبنوك لأنها تؤثر على محاولة البنك لزيادة أرباحه. كما أن السعي لتحقيق ربح مرتفع دون النظر إلى مستوى السيولة يمكن أن يؤدي إلى تعرض البنك لمخاطر السيولة وبالتالي يؤثر على علاقة البنك مع عملائه. وأن البنوك يمكنها الوصول لمستوى السيولة الأمثل إذا حافظت على الحد الأدنى من متطلبات السيولة، وبهذه الحالة يمكنها تجنب حالات العجز أو الضائقات المالية.

لذا توصي الباحثتان بما يلي:

1. على البنوك التجارية السعودية التركيز على المواءمة بين السيولة والربحية. لتجنب الوقوع في عجز مالي.
2. ضرورة التركيز على الربحية والتي تدل على مدى مقدرة البنك على تحقيق الأرباح.
3. ضرورة اهتمام البنوك بالسيولة بشكل أكبر لما لها من تأثير على الربحية
4. أن تعمل البنوك التجارية على اتباع سياسات ملائمة لإدارة السيولة لديها بشكل أفضل، مع العمل على تحقيق الربحية.
5. العمل على اجراء المزيد من الدراسات والأبحاث بشكل أوسع بحيث تشمل جميع البنوك في المملكة العربية السعودية.
6. ضرورة المحافظة على بعض الاستثمارات شبه السائلة لضمان عدم التعرض إلى أي أزمة سيولة في المستقبل

قائمة المراجع

أولاً- المراجع بالعربية:

- أبو حمد، رضا صاحب (2002). إدارة البنوك مدخل تحليلي كمي معاصر. دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع. الأردن
- أبو حمد، رضا صاحب وقدوري، فائق مشعل (2005). إدارة البنوك. جامعة الموصل.
- أبو قحف، عبد الغفار حنفي عبد السلام (2004). الإدارة الحديثة في البنوك التجارية، الدار الجامعية، الإسكندرية.
- أرشيد، عبد المعطي رضا (2003). العلاقة بين نسب الربحية ونسب كل من السيولة والضمان والتوظيف في الجهاز المصرفي الأردني. مجلة النهضة: م4، ع15.
- آل شبيب، دريد كامل (2018). إدارة البنوك المعاصرة. دار المسيرة. الطبعة الثانية. عمان.
- الإمام، ورقية والخزعلي، صلاح الدين (2017). تحديد النسبة المثلى للسيولة في البنوك التجارية العراقية للمدة205-2013 بحث تطبيقي لعينة من البنوك التجارية العراقية الخاصة. مجلة الدراسات المحاسبية والمالية: م12، ع41.
- الأنديجاني، مها عبد العزيز (2006). محددات ربحية البنوك التجارية في المملكة العربية السعودية: دراسة قياسية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الملك عبد العزيز، جدة.
- بن سعدون، سيف الإسلام (2018). أثر السيولة على الربحية في البنوك التجارية دراسة مقارنة لعدد من البنوك الجزائرية العامة والخاصة للفترة (2013-2017). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945. الجزائر
- جمعة، سعيد فرحات (2000). الأداء المالي لمنظمات الأعمال والتحديات الراهنة. دار المريخ للنشر والتوزيع، الرياض.
- الجميل، سرمد كوكب (2011). التمويل الدولي مدخل في الهياكل والعمليات والأدوات. الطبعة الأولى. الدار النموذجية للطباعة والنشر. بيروت. لبنان.
- الحسيني، فلاح حسن والدوري، مؤيد عبد الرحمن (2000). إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر. دار وائل للطباعة والنشر. الأردن
- حمادنه، مشهور احمد محمود (2014). السيولة والربحية في البنوك الإسلامية والتقليدية: نظرة مقارنة. كلية الدراسات العليا، جامعة العلوم الإسلامية العالمية. الأردن.
- الخزاعلة، محمد حمدان علي (2018). أثر السيولة والكفاية الإدارية والملاءة المالية على ربحية البنوك الأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة آل البيت، المفرق
- ديبك، هاني أحمد محمود (2015). العلاقة بين تطبيق معيار كفاية رأس المال وفق مقررات لجنة بازل وربحية البنوك التجارية المحلية في فلسطين. رسالة تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل، قسم المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة.
- رمضان، زياد سليم وجودة، محفوظ احمد (2003). الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك. الطبعة الأولى. دار وائل للنشر والتوزيع. عمان. الأردن
- الروبي، ربيع محمود (1985). اقتصاديات النقود والبنوك. دار الحقوق.

- رويجع، فتيحة (2016). أثر مؤشرات السيولة علي ربحية المؤسسات البنكية: دراسة تطبيقية لمجموعة من البنوك الجزائرية خلال الفترة (2007 - 2014) (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، ورقلة.
- زاهر، لانا نبيل (2014). أثر السيولة والكفاية الإدارية والملاءة المالية على ربحية البنوك الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية. مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية: م35، ع1.
- الزعبي، محمد بشير إبراهيم (2011) استخدام مؤشرات السيولة والربحية في تقييم الملاءة المالية للعملاء: دراسة تطبيقية مخطط أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في الإدارة المالية. جامعة سانت كلمن، العراق.
- السرحان، ليالي أحمد سالم (2019). اثر مخاطر السيولة على الاستقرار المالي للبنوك التجارية في الأردن. كلية الاقتصاد والعلوم الإدارة، جامعة آل البيت، الاردن
- سعداوي، سامية (2014). العوامل المؤثرة على أداء البنوك وانعكاس ذلك على تنافسيتها في الجزائر للفترة 1990-2012: دراسة تحليلية حول عينة من البنوك العمومية. مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص مالية ونقود، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية.
- سويلم، محمد (1998). إدارة البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية. مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية. القاهرة.
- الشمري، صادق راشد (2012). إدارة البنوك الواقع والتطبيقات العملية. مطبعة الكتاب. بغداد. العراق.
- العبيد، ميمون على (2015). أثر السيولة في ربحية البنوك الإسلامية: دراسة تطبيقية على البنوك الإسلامية السورية. مجلة جامعة البعث للعلوم الإنسانية: جامعة البعث، مج37، ع9، 117 - 145.
- العبيدي، رفد كاظم نصيف (2018). اتفاقية بازل 2 وأثرها على الأداء البنكي: دراسة تطبيقية في مصرفي الوطني الإسلامي والتجارة العراقي. مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية: م10، ع3.
- العزكي، زيد أحمد محمد (2010). أثر المخاطر البنكية على ربحية البنوك التجارية اليمنية للفترة (1999 - 2008) (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة آل البيت، المفرق.
- عقل، مفلح (2000). مقدمة في التحليل المالي. دار المستقبل للنشر. الطبعة الأولى. عمان.
- عقل، مفلح محمد (2006). وجهات نظر مصرفية الجزء الثاني. الطبعة الأولى. مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع. عمان. الأردن.
- العلاق، بشير عباس (2001). إدارة البنوك مدخل وظيفي. الأردن
- علوان، معاذ محمد شعبان (2015) استخدام نسب السيولة ومقاييس التدفقات النقدية للتنبؤ بالربحية. أطروحة مقدمة استكمالا لمتطلبات شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين.
- فريحات راكان راتب (2019). أثر السيولة والملاءة المالية على ربحية البنوك التجارية الأردنية (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة عمان العربية، عمان.
- الكروي، بلال نوري سعيد (2009). تقييم ربحية البنوك باستخدام مؤشرات السيولة: دراسة مقارنة بين مصرفي الرافدين والرشيد. المجلة العراقية للعلوم الإدارية: م6، ع24. 242-264.
- الكفافي، نضال ذياب عزات (2017). أثر إدارة السيولة على ربحية البنوك الإسلامية في الأردن (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة عمان العربية، عمان.
- لفته، عبد السلام (2012). إدارة البنوك وخصوصية العمل البنكي. الذاكرة للنشر والتوزيع. الطبعة الأولى. عمان.

- محمد، زاهد حاج (2011). دور الصيرفة الشاملة في الموازنة بين الربحية والسيولة: دراسة تطبيقية. بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في العلوم المالية والبنكية، قسم العلوم المالية والبنكية، كلية الاقتصاد، جامعة حلب. حلب.
- محمد، علي محمود (2015). سعر الفائدة وتأثيره في ربحية البنوك التجارية: دراسة حالة مصرف سورية والمهجر. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية: م30، ع1.ص ص 543-544.
- هاني، هناء احمد (2011). دور المحفظة الاستثمارية في المواءمة بين السيولة والربحية دراسة مقارنة بين البنك العربي الأردن والبنك العربي سوريا. كلية الاقتصاد، جامعة حلب.
- هندي، منير إبراهيم (2000). إدارة البنوك التجارية. مدخل اتخاذ القرارات، ط3، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية. مصر

ثانياً- المراجع بالإنجليزية:

- Alshatti, A (2014). "The Effect of the Liquidity Management on Profitability in the Jordanian Commercial Banks", International Journal of Business and Management, 10.
- Goel. U. Chadha. S. & Shamra. A.K (2015). Operating Liquidity and Financial Leverage: Evidences from Indian Machinery Industry, Procedia - Social and Behavioral Sciences, 189, pp. 344-350
- Karani, R. M. (2014). The effect of liquidity management on profitability of commercial banks in Kenya. Unpublished MBA Project.
- Mohanty, B., & Mehrotra, S. (2018). The Effect of Liquidity Management on Profitability: A Comparative Analysis of Public and Private Sector Banks in India. IUP Journal of Bank Management, 17(1).
- Ouma, T. M. (2015). Effects of liquidity risk on profitability of commercial banks in Kenya. MBA project, University of Nairobi.